



السادة / بورصة الأوراق المالية إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات والمركز المالى والإيضاحات المتممة للمركز المالى
عن الفتره المنتهيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مسئول الاتصال

محمود مدحت محمود



شركة العروبة للسمسرة فى الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية

فى

٣٠ يونيو ٢٠٢٢

و تقرير مراقب الحسابات عليها

شركة العروبة للسمسرة فى الأوراق المالية

شركة مساهمة مصرية

صفحة	المحتويات
-	تقرير مراقب الحسابات
١	الميزانية
٢	قائمة الدخل
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التغير فى حقوق الملكية
٥	قائمة التدفقات النقدية
٢٦-٦	الايضاحات المتتمة للقوائم المالية

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

الى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية
(شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المرفقة لشركة العروبة للسمسرة فى الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية) فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل و التغيير فى حقوق الملكية و التدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" . ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية .

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود ، لم يلم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للمنشأة فى ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ وعن أداءها المالي وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية . ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً تبيين وجود مديونيات على بعض العملاء و العاملين بالشركة منذ فترات طويلة وبعضها متأخر فى السداد عن المواعيد المحددة و يتعين العمل على تحصيل تلك المديونيات .

مراقب الحسابات

القاهرة فى ١٤ أغسطس ٢٠٢٢

مدحت فؤاد غالى

سجل المحاسبين و المراجعين رقم ٨٢٨٣

سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢١

مدحت غالى
محاسب قانونى
رقم قيد سجل المحاسبين والمراجعين ٨٢٨٣
رقم قيد هيئة الرقابة المالية ١٢١

شركة العروبة للسمرة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

المركز المالي

في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

٣١/١٢/٢٠٢١	٣٠/٠٦/٢٠٢٢	ايضاح رقم	جنيه مصري	جنيه مصري
الأصول				
الأصول غير المتداولة				
٨٨١ ٩٨٦	٨٥٧ ١٥٠	٩ - (٢-٣)	الاصول الثابتة بالصافي	
١ ٠٩٢ ٨٨٠	١ ٣٤٦ ٥٧٥	١٣ - (٤-٣)	مشروعات تحت التنفيذ	
٢٠٥ ١٠٠	٢٠٥ ١٠٠	٧ - (٥-٣)	استثمارات في شركة مصر للمقاصة	
٩٠٤ ٩٨١	٨٠٣ ٣٩٨	(٥-٣)	صندوق ضمان التسويات	
٣ ٠٨٤ ٩٤٧	٣ ٢١٢ ٢٢٣		مجموع الأصول غير المتداولة	
الأصول المتداولة				
٤ ١٥٨ ٩٧٤	٥ ٢٣٨ ٥٤٩	٤ - (٢٦-٣)	تقديه بالصندوق و البنوك	
١٣ ٨٥٦ ٨٥٥	٩ ٩٥٨ ٥٠١	٥	عملاء (بالصافي)	
١ ٤١٨ ٦٩٣	-		مصر للمقاصة	
٢٢٣ ٧٩٥	٢٨٠ ١٠٠	٦	مدينون و حسابات مدنيه اخرى	
١٩ ٦٦٨ ٣١٧	١٥ ٤٧٧ ١٤٩		مجموع الأصول المتداولة	
٢٢ ٧٥٣ ٢٦٤	١٨ ٦٨٩ ٣٧٢		إجمالي الأصول	
حقوق الملكية و الإلتزامات				
حقوق الملكية				
١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠		رأس المال المرخص به	
٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠	١٤ - (٣٠-٣)	رأس المال المصدر و المدفوع بالكامل	
٣٠٥ ٨٢٣	٣٠٥ ٨٢٣	(١٢-٣)	الاحتياطي القانوني	
٩٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠		احتياطي عام	
(١٢ ٨٧٧ ٢٤٩)	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)		ارباح (خسائر) مرحلة	
٩٦ ٢٩٢	(٢ ٣٧٥ ٥٦٣)		ربح (خسارة) الفترة	
١٢ ١١٤ ٨٦٦	٩ ٧٣٩ ٣٠٤		مجموع حقوق الملكية	
الإلتزامات غير المتداولة				
٨٢ ٨٢٤	٨٢ ٠١٣ ٢١ - (٢/٢٧-٣)		التزامات ضريبية مؤجلة	
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٨٥٠ ٠٠٠	١٢	قروض مسانده	
٥ ٠٨٢ ٨٣٤	٣ ٩٣٣ ٠١٣		مجموع الإلتزامات غير المتداولة	
الإلتزامات المتداولة				
٥ ٢٣٨ ٢٧٨	٤ ٨٦١ ٦١٣		عملاء دائنون	
٨٤ ٦٦٥	٤٨ ٠٨٨	١٠	دائنون و ارصدة دائنة اخرى	
-	٦٩ ٠٣٦		مصر للمقاصة	
٢٢٢ ٦٢١	٣٨ ٣١٧	١١	مصلحة الضرائب	
٥ ٥٥٥ ٥٦٤	٥ ٠١٧ ٠٥٥		مجموع الإلتزامات المتداولة	
١٠ ٦٣٨ ٣٩٨	٨ ٩٥٠ ٠٦٨		إجمالي الإلتزامات	
٢٢ ٧٥٣ ٢٦٤	١٨ ٦٨٩ ٣٧٢		إجمالي حقوق الملكية و الإلتزامات	

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

تقرير مراقب الحسابات للفحص مرفق :

تحريراً في ٠٨ أغسطس ٢٠٢٢

العضو المنتدب
محمد عاطف رسلان



المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

شركة العروة للسهمرة فى الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المفردة

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٢	ايضاح رقم	
من ٢٠٢١/٠٤/٠١ الى ٢٠٢١/٠٦/٣٠	من ٢٠٢١/٠١/٠١ الى ٢٠٢١/٠٦/٣٠	من ٢٠٢٢/٠٤/٠١ الى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠	من ٢٠٢٢/٠١/٠١ الى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠		
جنيه مصرية	جنيه مصرية	جنيه مصرية	جنيه مصرية		
٩٧٥ ٢٣٥	٢ ٩٠٠ ٤٠٤	٤٢٠ ٤٨١	١ ٣٧٩ ٩٣٨	١٥	٣/١٦
-	-	(٣٤٩ ٨٩٠)	(٦٦٦ ٢٥٣)	١٦	
<u>٩٧٥ ٢٣٥</u>	<u>٢ ٩٠٠ ٤٠٤</u>	<u>٧٠ ٥٩١</u>	<u>٧١٣ ٦٨٥</u>		
٣٧٤ ٦٠٢	٥٨٤ ٣٤٣	٤٧٦ ٤١٤	٥٩٠ ٣٣٥	١٨	٣/١٨
-	(٦٥٠ ٦٣٠)	(٧٨ ٤٦٥)	(٢٨٨ ٦٣٥)		
(١ ٣٧٧ ٦١٦)	(٢ ٣٢٦ ٣٦٦)	(٨٨٨ ٥٥٢)	(١ ٥٦٢ ٥٢٤)	١٧	
-	(٤٣١ ٠٠٠)	(٦٩٦ ٧٥١)	(١ ٨٦٢ ٢٣١)		
-	-	٦ ٧٥٩	٣٨ ٩١٢		
(٣ ٣٧٥)	(٨ ٧١٢)	(٢ ٢٤٢)	(٤ ٩٦٦)		
<u>(٣١ ١٥٤)</u>	<u>٦٨ ٠٩٩</u>	<u>(١ ١١٢ ٢٥٤)</u>	<u>(٢ ٣٧٥ ٣٨٤)</u>		
١ ٧٣٧	٣ ٤٧٤	١ ٠٧٣	(١٧٩)	٢١/٢	
(٢٩ ٤١٧)	٧١ ٥٧٣	(١ ١١١ ١٨١)	(٢ ٣٧٥ ٥٦٣)		
(٠,٠٠٠,١٢)	٠,٠٠٠,٠٣	(٠,٠٠٤,٥٤)	(٠,٠٠٩,٧٠)	١٩	
ثلاثة اشهر	سته اشهر	ثلاثة اشهر	سته اشهر		

الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) الى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

العضو المنتدب
محمد عاطف رمضان



المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

شركة العروبة للسمسرة في الاوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المنفردة

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	ايضاح رقم
من ٢٠٢١/٠١/٠١	من ٢٠٢٢/٠١/٠١	
الى ٢٠٢١/٠٦/٣٠	الى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠	جنيه مصرى
٧١ ٥٧٣	(٢ ٣٧٥ ٥٦٣)	ربح (خسارة) الفترة
		الدخل الشامل الآخر
-	-	فروق العملة من ترجمة العمليات الأجنبية
-	-	أرباح (خسائر) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل
-	-	تغطية التدفق النقدي
-	-	الأرباح (الخسائر) الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
-	-	نصيب المنشأة من بنود الدخل الشامل الاخرى في الشركات الشقيقة
-	-	ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الآخر
-	-	مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة
٧١ ٥٧٣	(٢ ٣٧٥ ٥٦٣)	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها ،

العضو المنتدب
محمد عاطف رسول



المدير المالي
أبراهيم زكي احمد

شركة العروة للمسمرة في الأوراق المالية شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير في حقوق الملكية

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

	أرباح (خسائر) الفترة	أرباح (خسائر) مرحلة	أرباح (خسائر) عام	الإحتياطي القانوني	رأس المال المدفوع
جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية	جنية مصرية
١٢ ١١٤ ٨٦٨	-	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	٩٠ ٠٠٠	٣ ٠٥ ٨٢٣	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
(٢ ٣٧٥ ٥٦٣)	(٢ ٣٧٥ ٥٦٣)				
٩ ٧٣٩ ٣٠٥	(٢ ٣٧٥ ٥٦٣)	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	٩٠ ٠٠٠	٣ ٠٥ ٨٢٣	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
٩ ٧٣٩ ٣٠٤	(٢ ٣٧٥ ٥٦٣)	(١٢ ٧٨٠ ٩٥٥)	٩٠ ٠٠٠	٣ ٠٥ ٨٢٣	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
١٢ ٠١٨ ٥٧٥	(١٢ ٨٧٧ ٢٤٨)		٩٠ ٠٠٠	٣ ٠٥ ٨٢٣	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
٧١ ٥٧٣	٧١ ٥٧٣				
١٢ ٠٩٠ ١٤٨	٧١ ٥٧٣	(١٢ ٨٧٧ ٢٤٨)	٩٠ ٠٠٠	٣ ٠٥ ٨٢٣	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠
-					
١٢ ٠٩٠ ١٤٨	٧١ ٥٧٣	(١٢ ٨٧٧ ٢٤٨)	٩٠ ٠٠٠	٣ ٠٥ ٨٢٣	٢٤ ٥٠٠ ٠٠٠

المعسر المتدرب
محمد عاطف سلاوي



الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها:

المعسر المتدرب
الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٢١

رصيد حقوق الملكية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ : ٢٠٢١ م

الدخل الشامل

صافى أرباح (خسائر) الفترة

بورد الدخل الشامل الأخر

إجمالي الدخل الشامل

معاملات مع المساهمين

الحول إلى الإحتياطي القانوني

رصيد حقوق الملكية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

رصيد حقوق الملكية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ : ٢٠٢٢ م

الدخل الشامل

صافى أرباح (خسائر) الفترة

بورد الدخل الشامل الأخر

إجمالي الدخل الشامل

معاملات مع المساهمين

الحول إلى الإحتياطي القانوني

رصيد حقوق الملكية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

شركة العروة للسمسرة في الأوراق المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	ايضاح رقم	
من ٢٠٢١/٠١/٠١	من ٢٠٢٢/٠١/٠١		
الى ٢٠٢١/٠٦/٣٠	الى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠		
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٦٨.٠٩٩	(٢.٣٧٥.٣٨٤)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب
			تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:
٦٨.٢٠٤	٧٨.٢٤٦	(٩)	اهلاكات الاصول الثابتة
٤٣١.٠٠٠	١.٨٦٢.٢٣١		المكون (المستخدم) من المحصنات
-	(٣٨.٩١٢)		التغير في اسعار الصرف
(٦.١٦٨)	(٤٣.١٧٦)	(١٨)	فوائد داته
(٥٧٨.٢٢٥)	(٥٤٧.١٥٩)	(١٨)	ايرادات اخرى
-	-		ضرائب الدخل المدفوعة
(١٧.٠٩٠)	(١.٠٦٤.١٥٤)		أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(٤٧.٠٨٠)	(٤٦.٣٠٥)	(٦)	(الزيادة) النقص في الدينون والحسابات المدينة الأخرى
١١.٠٠٣.٤٧٧	٣.٤٥٤.٨١٦	(٥)	(الزيادة) النقص في العملاء وأوراق القبض
(٩.٧٢٩.٥١٥)	(٥٣٨.٥٠٩)	(١٠) - (١١)	الزيادة (النقص) في الدائون والأرصدة الدائنة الأخرى
-	-		النقدية و ما في حكمها (ودائع مربوطة لمدة تزيد عن ٣ اشهر)
١٢٠.٩٧٩٢	١٨٠.٥٨٤٩		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٨٥.٠٢٤)	(٥٣.٤٠٩)	(٩)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة
-	-		مقبوضات من بيع أصول ثابتة
٢٨٤١٣٩٠-	(٢٥٣.٦٩٥)	(١٣)	النقص (الزيادة) في مشروعات تحت التنفيذ
(٤٥١.٩٣٨)	١.١٠.٥٨٣		المسترد من حصه الشركة في صندوق ضمان السويات
-	-		المسترد من حصه الشركة بمصر للمقاصه
٦.١٦٨	٤٣.١٧٦	(١٨)	فوائد داته
٥٧٨.٢٢٥	٥٤٧.١٥٩	(١٨)	ايرادات اخرى
-	-		استثمارات بعرض البيع
(٢٣٦.٩٥٩)	٣٨٤.٨١٤		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
-	-		الزيادة (النقص) في البنوك الدائنة
-	(١.١٥٠.٠٠٠)	(١٢)	الزيادة (النقص) في القروض المسانده
-	-		توزيعات الأرباح المدفوعة
-	-		الزيادة (النقص) في القروض
-	(١.١٥٠.٠٠٠)		صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٩٧٢.٨٣٣	١.٠٤٠.٦٦٣		صافي الزيادة (النقص) في النقدية بالصندوق ولدى البنوك خلال الفترة
-	٣٨.٩١٢		التغير في اسعار الصرف
٢.٩٢٧.٩٧٨	٤.١٥٨.٩٧٤	(٤)	النقدية بالصندوق ولدى البنوك في بداية الفترة
٣.٩٠٠.٨١١	٥.٢٣٨.٥٤٩		النقدية بالصندوق ولدى البنوك في نهاية الفترة
			وتصنيف النقدية و ما في حكمها فيما يلي :-
٣.٩٠٠.٨١١	٥.٢٣٨.٥٤٩		صافي النقدية و ما في حكمها اخر الفتره
-	-		النقدية و ما في حكمها (ودائع مربوطة لمدة تزيد عن ٣ اشهر)
٣.٩٠٠.٨١١	٥.٢٣٨.٥٤٩		النقدية و ما في حكمها اخر الفتره

الايضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٧) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب
محمد عاطف رسلان



المدير المالي
ابراهيم زكي احمد

١- نبذة عن الشركة:

١/١ اسم الشركة:

- تأسست شركة العروبة للسمسرة في الأوراق المالية "شركة مساهمة مصرية" عن طريق الاكتتاب المغلق وطبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتم الموافقة على تأسيس الشركة طبقا للمادة ١٣٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون الشركات المشكلة بالهيئة العامة لسوق المال بجلستها المنعقدة في ١٩٩٤/٣/٢

- تم نشر النظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات تحت رقم ٩٢ في يناير ١٩٩٥ كما تم قيد الشركة في السجل التجاري تحت رقم ٩٤١٥ بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٠.

٢/١ غرض الشركة:

يتمثل غرض الشركة في

- القيام باعمال السمسرة في الاوراق المالية و التعامل و الوساطة و السمسرة في السندات و قد حصلت الشركة على الترخيص رقم (١٥) من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٩٩٤/٠٤/٢٣.

- مع مراعاة احكام القوانين و اللوائح و القرارات السارية و بشرط استصدار الترخيص اللازم لممارسة هذه الانشطة.

- يجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع شركات الاموال التي تزاوِل اعمالا شبيهه باعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج. كما يجوز لها أن تندمج في هذه الشركان او تشتريها او تلحقها بها و ذلك طبقا لاحكام القانون و لائحته التنفيذية.

٣/١ مدد الشركة:

- مدد الشركه ٢٥ علما تنتهي في ٢٥/٠٦/٢٠٤٤ و ذلك طبقا للسجل التجاري للشركه .

٤/١ مقر الشركة:

- يقع مقر الشركه الرئيسي في ٦ ميدان الفلكي – باب اللوق - القاهرة

٥/١ تاريخ اعتماد القوائم الماليه للشركة:

- تم اعتماد القوائم الماليه للشركه عن الفتره الماليه المنتهيه في ٣٠/٠٦/٢٠٢٢ طبقا لقرار مجلس الاداره المنعقد بتاريخ ٠٩/٠٨/٢٠٢٢

٦/١ تاريخ القيد بالبورصه المصريه:

- و تم طرح الشركه للاكتتاب العام بتاريخ ٢٥/٠٣/٢٠١٠ بعد التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٤/٠٣/٢٠١٠.

٧/١ السنه الماليه للشركه:

- تبدأ السنه الماليه من اول يناير و تنتهى في اخر ديسمبر من كل عام .

٢- أسس اعداد القوائم الماليه:

١/٢ أسس القياس:

- يتم إعداد القوائم الماليه وفقا لمعايير المحاسبه المصريه و في ضوء القوانين المصريه الساريه .

٢/٢ عملة التعامل و عملة العرض:

- تم عرض القوائم الماليه المرفقة بالجنبيه المصري و الذي يمثل عملة التعامل للشركه .

٣/٢ استخدام التقديرات و الحكم الشخصي:

- يتطلب إعداد القوائم الماليه وفقا لمعايير المحاسبه المصريه من الإدارة استخدام الحكم الشخصي و التقديرات و الإفتراضات التي قد تؤثر على تطبيق السياسات و القيم المعروضه للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات .

- تعد التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقه و عوامل أخرى متنوعه. هذا و قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم اعاده مراجعة التقديرات و الافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفتره التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفتره فقط ، أو في فتره التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

أ- الحكم الشخصي:

- المعلومات الخاصه بالاحكام المستخدمه في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثير هام على القيمة المعروضه للقوائم الماليه متضمنه فيما يلي:

- الاعتراف بالايراد: يتم الاعتراف بالايراد طبقا لما هو وارد تفصيلا بالسياسات المحاسبية المطبقة.

- استثمارات في شركات شقيقه و المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة: ما اذا كان للشركه نفوذ مؤثر على الشركات و المنشآت المستثمر فيها.

- تصنيف عقود الايجار.

ب- الافتراضات و التقديرات غير المؤكدة:

- المعلومات الخاصة بالافتراضات و التقديرات غير المؤكدة في الفترة الحالية و التي قد ينتج عنها تعديل مؤثر في القيمة الدفترية للاصول و الالتزامات في الفترة المالية القادمة يتمثل في:
- الاعتراف و قياس المخصصات و الالتزامات: الافتراضات الأساسية حول احتمالية و حجم تدفق الموارد.
- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للنقدية بالبنوك و عملاء و أوراق قبض و أصول مالية أخرى.
- **قياس القيمة العادلة:**
- يتطلب عدد من السياسات المحاسبية و الإفصاحات للشركة قياس القيم العادلة للاصول و الالتزامات المالية و غير المالية.
- يتم الاعتماد في قياس القيمة العادلة للاصول و الالتزامات على بيانات السوق المتاحة بشكل اساسي ، و يتم تبويب البيانات التي يتم الاعتماد عليها في التقييم وفقا للتسلسل الهرمي التالي:
- المستوى (١): الاسعار المعلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة لاصول و التزامات متماثلة.
- المستوى (٢): مدخلات كل من الاسعار المعلنة المدرجة في المستوى (١) و التي يتم تتبعها للاصل او الالتزام إما بصورة مباشرة (مثل الاسعار) او غير مباشرة (أى مشتقة من الاسعار).
- المستوى (٣): مدخلات للاصل او الالتزام لا تعتمد على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن متابعتها).
- تقوم الشركة بالاعتراف بالتحويلات بين المستويات الخاصة بتسلسل القيمة العادلة في نهاية الفترة المالية التي يتم حدوث التغيير خلالها.
- تم ادراج المزيد من المعلومات عن الافتراضات المطبقة عند قياس القيمة العادلة فيما يلي:
- المدفوعات المبنية على اسهم.
- الادوات المالية.
- الاستثمارات العقارية.

٣ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

التغيرات في السياسات المحاسبية و الإفصاحات:

- يتم تطبيق السياسات المحاسبية الموضحة أدناه بثبات علي جميع الفترات المعروضة في القوائم المالية المنفردة .

١/٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية :

- تم ترجمة المعاملات الأجنبية بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.
- الأصول و الالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف السائد في تاريخ اعداد القوائم المالية.
- يتم ترجمة الأصول و الالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.
- يتم ترجمة الأصول و الالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة .
- و بصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح و الخسائر ، و باستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:
- الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (باستثناء الأضعحال، يتم اعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر الى الأرباح و الخسائر).
- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط اجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- ادوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية مادامت التغطية فعالة.

٢/٣ الأصول الثابتة و إهلاكاتها:

- تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة ، و يتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح و الصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .
- يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون مكانه و حالته التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة ، و يتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت لبند المباني و المتناقص لباقي بنود الاصول الثابتة طبقاً للعمر الافتراضي للأصل ووفقاً للمعدلات الإهلاك التالية :

نوع الأصل	معدل الإهلاك
المباني و العقارات	٥ %
اجهزة الحاسب الآلي	٥٠ %
برامج الحاسب الآلي	١٥ %
باقي الاصول	٢٥ %

- يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل ، يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل .
- يتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجي المقدر للأصول الثابتة، و إذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجي المقدر بشكل جوهري عن التقدير الاساسى، فإن صافي القيمة الدفترية يتم اهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الأعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل فترة مالية.

التكاليف اللاحقة على الاقتناء :

- يتم احتساب النفقات المتكبدة لاستبدال أى من مكونات الأصول الثابتة كبند منفصل ويتم رسملته ، كما يتم شطب المبالغ المدرجة لأي جزء مستبدل. يتم رسملة النفقات الأخرى اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالأصل و يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل كمصروفات.
- يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول و الأعمار الانتاجية لها و طرق اهلاكها في نهاية كل سنة مالية و تعديلها كلما كان هناك تغيير جوهري في اسلوب الحصول على المنافع الاقتصادية من تلك الأصول.

اضمحلال الأصول الثابتة :

- تقوم الشركة بشكل دورى في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما اذا كان هناك مؤشر على ان يكون اصل ثابت قد اضمحل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية ، فيعتبر ان هناك اضمحلال للأصل و بالتالى يتم تخفيضه الى قيمته الاستردادية ، وتثبت خسارة اضمحلال بقيمة الدخل .
- يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات اخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة ، و تكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاستردادية له او القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالاصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة . و يتم اثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل .

٣/٣ الأصول غير الملموسة:

- تتمثل في قيمة تكلفة الحصول على برامج من المتوقع ان يتم الاستفادة بها و ليس لها وجود مادي محدد و ملموس و الذى تم الحصول عليه او نشأ عن حقوق تعاقدية قانونية مع اطراف اخرى و يتوقع ان يترتب على حيازته تدفق منافع مستقبلية قابلة للقياس في صورة تدفقات نقدية مستقبلية و يتم الاثبات الاولى لتلك الأصول بالقيمة التعاقدية المباشرة للحصول عليها ، على ان يتم اعادة قياسها في نهاية الفترة المالية بتكلفة الاقتناء مخصوما منها مجمع الاستهلاك و مجمع خسائر اضمحلال القيمة - ان وجدت - و التى تمثل القيمة العادلة لتلك الأصول في ذلك التاريخ.

٤/٣ مشروعات تحت التنفيذ :

- يتم تسجيل التكاليف التى تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ و عند انتهاء استكمال الأصل و يصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف الى الأصول الثابتة ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما اقل .

٥/٣ الاستثمارات:

١/٥/٣ استثمارات في شركات تابعة:

- يتم ادراج الاستثمارات في الشركات التى تسيطر عليها الشركة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيها و لديها القدرة على التأثير على تلك الاستثمارات من خلال سلطتها عليها ضمن الاستثمارات في شركات تابعة ، حيث تثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة - تكلفة الاقتناء- في تاريخ اصدار امر الشراء ، و يتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بقيمة الانخفاض غير المؤقت -ان وجد - تحميلا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و ذلك لكل استثمار على حده.

٢/٥/٣ استثمارات في شركات شقيقة:

- يتم ادراج الاستثمارات في الشركات التى تمتلك فيها الشركة نفوذ مؤثر ، و لكنها ليست شركة تابعة أو ذات مصلحة مشتركة ضمن بند استثمارات في شركات شقيقة ، حيث يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة في تاريخ الحيازة، و يتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات في نهاية كل فترة مالية باتباع اسلوب التكلفة ، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب التكلفة، على أن يتم القياس اللاحق لها باتباع أسلوب حقوق الملكية لدى اعداد القوائم المالية المجمعة و ذلك بالتغير في حقوق ملكية الشركة الشقيقة بعد تاريخ الحيازة او في نتائج الاعمال مع تخفيض ذلك الاستثمار بقيمة أية توزيعات محصلة أو معلنة

٣/٥/٣ الاستثمارات العقارية:

- تتمثل الاستثمارات العقارية في قيمة العقارات (أراضى أو مباني أو كليهما) التى تم الحصول عليها و محتفظ بها بغرض إعادة البيع للحصول على أرباح رأسمالية ناتجة عن التغيير الموجب في القيمة العادلة أو لتحقيق عوائد أو كليهما معا، و ليست للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة و تشمل الأراضى المحتفظ بها لغرض مستقبلى غير محدد في الوقت الحاضر ، و يتم الإثبات الأولى لتلك الاستثمارات بالتكلفة -تكلفة الاقتناء- في تاريخ الاقتناء أو في تاريخ التبادل.

- ولا تشمل تلك الاستثمارات العقارية أى عقارات محتفظ بها و مقتناة بغرض التصرف اللاحق فيها فى المستقبل القريب أو لتطويرها أو إعادة بيعها ضمن النشاط المعتاد للشركة.

- على أن يتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات العقارية التى يتولد عنها إيرادات فى نهاية كل فترة مالية بالتكلفة مخصوما منها مجمع الأهلاك متضمنا مجمع خسائر اضمحلال القيمة ، و طبقا لنسب الأهلاك التى حددتها الإدارة لكل نوع من تلك الاستثمارات ، على ان يتم استبعاد الاستثمار العقارى من الدفاتر و ذلك عند التصرف فيه، أو عندما يتم سحبه نهائيا من الاستخدام، و لا توجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من التصرف فيه.

٦/٣ اضمحلال الأصول :

١/٦/٣ الأصول المألنه

- تطبق الشركة منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المسهلقة و أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. و تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير فى الجودة الائتمانية للأصل المالى منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا:

- تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي و التى لا تنطوى على زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التى تنطوى على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا.

- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هى الخسائر الائتمانية المتوقعة التى قد تنتج من حالة اخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التى بها زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، و لكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هى الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. فى نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأولي. تستخدم الشركة كلا من المعلومات الكمية و النوعية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان بناء على خصائص الأصل المالى. يمكن أن تكون المعلومات الكمية إنخفاضاً فى التصنيف الائتماني دون درجة الاستثمار. و يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة فى الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التى من المتوقع أن تسبب تغيرا جوهريا (سلبيا) فى قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة.

- بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الشركة مؤشرات التصنيف الائتماني الداخلى بها لتطبيق العوامل الكمية فى تقييم ما اذا كانت هناك زيادة كبيرة فى مخاطر الائتمان. ترى الشركة أن مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير إذا تدهور التصنيف الائتماني بشكل كبير فى نهاية كل فترة مالية مقارنة بالتصنيف الداخلى الأصلي ، إذا تم تحديد زيادة كبيرة فى مخاطر جوهرية ، فإن هذا يؤدى الى تحويل جميع الأدوات فى النطاق المحتفظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان:

- تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة فى تاريخ القوائم المالية ، بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة.

- تحدد الشركة الأصول المالية التى يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان – تحدد الشركة التعثر فى السداد بأنه: أى طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الايام المستحقة).

- عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالى ضعيف ائتمانيا:

- اخلال بالعقد مثل التعثر أو التأخر فى السداد.

- من المحتمل أن يدخل العميل فى حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو

- يواجه العميل صعوبات مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.

- تقوم الشركة بمراجعة لكافة أصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه. و يتم تصنيف الأصول المالية فى تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: الأصول المالية التى لم تشهد ارتفاعا جوهريا فى مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، و يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.

- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التنفيذ، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
 - المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها و الذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة و بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
- و يتم قياس الخسائر الائتمانية و خسائر الأضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:**
- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى و يتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة المخاطر بالشركة.
 - إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرياً في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
 - في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم ترحيلها للمرحلة الثالثة.
 - يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأتها أو اقتنتها الشركة و تتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة، و بالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

٢/٦/٣ اضمحلال الأصول غير المالية:

- يتمثل اضمحلال الأصول في المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد عن قيمته الاستردادية و التي تمثل القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من الأصل) أيهما أكبر حيث يتم تحميل الانخفاض في قيمة الأصل على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) ، و في حالة وجود مؤشرات على ارتفاع قيمة الأصل فيتم عكس الخسارة الناتجة من اضمحلال قيمة الأصل بقائمة الدخل (الأرباح و الخسائر) و بما لا يجاوز قيمة الأصل الدفترية قبل تخفيض قيمة الأضمحلال.

٧/٣ الأدوات المالية و قيمتها العادلة:

الأصول المالية:

١/٧/٣ الاعتراف و القياس الأولي:

- تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالمدينين و أدوات الدين في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية و الالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدين التجاري بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تسبب مباشرة إلى حيازتها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

٢/٧/٣ الأصول المالية – التقييم و القياس اللاحق:

- عند الاعتراف الأولي يتم تقييم الأصل المالي على (أدوات الدين) أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- لا يتم إعادة تقييم الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية و في هذه الحالة يتم تقييم جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأولي من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.
- يتم تقييم الأصل المالي (أدوات دين) كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تصفيته على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:

- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل من ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحويل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة و التي تكون فقط مدفوعات أصل و فائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

- يتم تقييم الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين و لم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:

- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحويل التدفقات النقدية التعاقدية و بيع الأصول المالية كليهما، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة و التي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي و الفائدة على المبلغ الأصلي و الفائدة القائم.

- عند الإقرار الأول باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار تظهر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى ولا يعاد تصنيفها في قائمة الدخل.
- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى يتم تبويبها على أنها مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية. عند الإقرار الأول فإنه يمكن للشركة، أن تخصص - بشكل غير قابل للإلغاء - أصلا ماليا يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الإقرار (يشار إليه - أحيانا - على أنه "عدم اتساق محاسبي") و الذي قد ينشأ خلال ذلك.
- لا يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة لأدوات حقوق الملكية.

٣/٧/٣ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال:

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال و يتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
- السياسات و الأهداف المعلنة للمحفظة و تشغيل تلك السياسات عمليا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية ، و الحفاظ على معدل فائدة معين.
 - كيفية تقييم أداء المحفظة و إبلاغ إدارة الشركة بها.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) و كيفية إدارة تلك المخاطر.
 - تكرار و حجم و توقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة و أسباب هذه المبيعات و التوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
 - يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤/٧/٣ الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل و فائدة:

- لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المالي و تكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود ، و مقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة و مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (خطر السيولة و التكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.
- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الفائدة ، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. و يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة في اعتبارها:
 - الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
 - الشروط التي قد تعدل معدل التدفقات التعاقدية بما في ذلك ميزات المعدل المتغير.
 - ميزات الدفع المسبق و الإضافات. (إن وجدت)
 - الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة.
 - يتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل و الفائدة على المبلغ الأساسى المستحق، و الذي قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الإسمية التعاقدية، و هي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (و التي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الإقرار الأولى.

٥/٧/٣ الأصول المالية - القياس اللاحق و الأرباح و الخسائر:

أصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، و يتم الإقرار بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أى عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.
أصول المالية بالتكلفة المستهلكة	تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الإضمحلال.
	إيرادات الفوائد ، أرباح و خسائر فروق العملة و الإضمحلال يتم الإقرار بهم ضمن الأرباح

و الخسائر ، و بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.	أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة
تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.	من خلال بنود الدخل الشامل الأخر
إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح و خسائر فروق العملة و الاضمحلال يتم الإعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.	
صافي الأرباح و الخسائر الأخرى يتم الإعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد ، مجمع الأرباح و الخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح و الخسائر.	
تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.	استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
توزيعات الأرباح يتم الإعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح و الخسائر ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الإستثمار.	
صافي الأرباح و الخسائر الأخرى التي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الأخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح و الخسائر.	

٦/٧/٣ الالتزامات المالية – التويب و القياس اللاحق، و الأرباح و الخسائر:

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف الأولي.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بصافي الأرباح و الخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح و الخسائر.
- الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، و يتم الإعتراف بمصروف الفوائد و أرباح و خسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح و الخسائر ، بالنسبة للأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح و الخسائر.

٧/٧/٣ الاستبعاد:

الاصول المالية:

- تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر و منافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر و منافع الملكية و لا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
- تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي ، و لكنها تحتفظ بكافة مخاطر و منافع الأصل المحولة في هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

الإلتزامات المالية:

- يتم استبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنقضاء مدتها.
- تقوم الشركة أيضا بإستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها و التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، و في هذه الحالة يتم الإعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أنها أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
- عند استبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية و المقابل المدفوع (بما في ذلك أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الإعتراف بها ضمن الأرباح و الخسائر.

٨/٧/٣ مقاصة الأدوات المالية:

- تتم مقاصة الأصول و الإلتزامات المالية و يدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما و عندما فقط:

- يكون لدى الشركة حق الزامى قانونى في تسوية المبالغ المثبتة، و عندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الإلتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول و سداد الإلتزامات في أن واحد.

٩/٧/٣ الأدوات المالية المشتقة و محاسبة التغطية:

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية و مخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية و المحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا و في حالة توافر شروط محددة.
- المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة و يتم الإعترا ف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة و يتم الإعترا ف بأى تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

٨/٣ اوراق القبض :

- تتمثل أوراق القبض في قيمة الشيكات المحددة بتواريخ الاستحقاق و التي حصلت عليها الشركة كأدوات و فاء مقابل القيم التعاقدية للوحدات المتعاقد عليها، و يتم الإعترا ف الأولي لأوراق القبض بالقيمة العادلة للمعاملة وقت إبرام التعاقد مع العملاء، على أن يتم القياس اللاحق لأوراق القبض التي تعتبر أدوات قابلة للتداول في تاريخ إعداد القوائم المالية باستخدام التكلفة المستهلكة و التي يتم تحديدها بخضم التدفقات النقدية المستقبلية لأوراق القبض بإتباع سعر الفائدة السوقى للأدوات المالية المشابهة استهلاكا على قائمة الدخل (الأرباح و الخسائر)

٩/٣ المخصصات :

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام قانوني أو تعاقدى قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي و يكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق منافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الإلتزام و يمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام ، و يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية و تعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي .
- وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهريا فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإلتزام المتوقع المطلوب لتسوية الإلتزام .

١٠/٣ الموردون و اوراق الدفع والأرصدة الدائنة:

- تثبت ارصدة الموردين و اوراق الدفع و المصروفات المستحقة و التأمينات من الغير و الارصدة الدائنة الاخرى بالمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد (بالتكلفة) .

١١/٣ الإقتراض بالفائدة :

- يتم الاعتراف بالإقتراض مبدئيا بالقيم التي تم إستلامها ، و يتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الإلتزامات المتداولة ، إلا إذا كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي ، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الإلتزامات غير المتداولة .
- و يتم قياس القروض و الإقتراض بفوائد بعد الإعترا ف المبدئي على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال ، مع إدراج أي فروق بين التكلفة و القيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض على أساس سعر الفائدة الفعلي.

تكلفة الإقتراض :

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل و الذي يتطلب فترة زمنية طويلة لتجهيزه للإستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه ، كجزء من تكلفة الأصل ، و يتم تحميل تكاليف الإقتراض الأخرى كمصروف في الفترة التي تحققت فيها ، و تتمثل تكاليف الإقتراض في الفوائد و التكاليف الأخرى التي تنفقها الشركة لإقتراض الأموال .

١٢/٣ الاحتياطي القانوني:

- تطبيقا لأحكام قانون الشركات و النظام الأساسى للشركة فإنه يتم استقطاع ٥% من الأرباح السنوية كاحتياطي قانونى حتى يبلغ ٥٠% من رأس المال المصدر و متى نقص الاحتياطي تعين العودة إلي الاقتطاع، يستعمل الاحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقا لإقتراح مجلس الادارة .

١٣/٣ توزيعات الأرباح:

- يتم الإعترا ف بتوزيعات الأرباح كإلتزام في الفترة الذي يتم فيه إعلان التوزيع .

١٤/٣ اسهم الخزينة:

- يتم اثبات اسهم الخزينة بتكلفة اقتناؤها و تظهر مخصومة من حقوق الملكية و لا يتم الاعتراف باى ربح او خسارة في الأرباح او الخسائر الناتجة عن شراء او بيع او اصدار او الغاء تلك الادوات و يتم ادراج ربح او خسارة التصرف في الاسهم ضمن حقوق الملكية.

١٥/٣ ايرادات من عقود العملاء:

تقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء فى ضوء شروط ما جاء بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) و ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد العقد.
 - تحديد التزامات الأداء.
 - تحديد سعر المعاملة.
 - توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء فى حالة أن عقد العميل يشمل أكثر من التزام أداء.
- يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من العقود مع العملاء على مدار زمنى (الوفاء بالتزامات الأداء على مدى زمنى يمثل الزمن الذى يتم فيه الوفاء بالتزامات الأداء) اذا تم إستيفاء أحد الضوابط التالية:
- أ- تلقى العميل المنافع الناتجة عن أداء المنشأة و يستهلكها فى التوقيت الذى تقوم فيه الشركة بالتنفيذ.
 - ب- أو يترتب على التزامات الأداء قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل.
 - ت- أو لا يترتب على أداء الشركة إنشاء أصل ليس له استخدام بديل و للشركة حق واجب التنفيذ فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
- يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من عقود العملاء عند نقطة من الزمن إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمنى حيث تقوم الشركة بالوفاء بالتزامات الأداء عند نقطة من الزمن و هى النقطة التى يحصل فيها العميل على السيطرة على الأصل – و توجيه استخدام الأصل – و الحصول على ما يقارب جميعه المنافع المتبقية، فى هذه الحالة يجب على الشركة أن تعترف بالإيراد لأنها قامت بالوفاء بالتزامات الأداء.

وجود مكون تمويل هام

- يتم تعديل قيمة المبلغ المتعهد به – القيمة التعاقدية ليعكس آثار القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

١٦/٣ الاعتراف بالإيراد (إيراد السمسرة و العمولات):

يتحقق الإيراد وفقاً لمبدأ الاستحقاق ، و يتم إثبات الإيراد بناء على تادية الخدمة و اصدار فاتورة للعميل.

١٧/٣ ايرادات التوزيعات:

يتم اثبات ايرادات المساهمات عند اعلان التوزيعات المتعلقة بها:

- صندوق ضمان التسويات.
- شركة مصر المقاصة.
- صندوق حماية المستثمر.

و لا تعد توزيعات الاسهم المجانية ايرادات يتم اثباتها.

١٨/٣ ايرادات الفوائد الدائنة:

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد الدائنة وفقاً لاساس الاستحقاق ، و يتم ادراج الفوائد الدائنة بقائمة الدخل .

١٩/٣ الشراء بالهامش:

- يقصد به العمليات التى تتم بموجب اتفاق ثلاثى بين احد امناء الحفظ و شركة او اكثر من شركات السمسرة و احد العملاء .
- ينظم ذلك القرار رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر بقرار وزير الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ و تاريخ سريانه ١٠/٦/٢٠٠٥ .
- بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٠٩ وافق السيد الاستاذ الدكتور رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية على منح الشركة ترخيص القيام بمزاولة عمليات شراء الاوراق المالية بالهامش اعمالاً لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و لائحته التنفيذية و تعديلاتها

٢٠/٣ ايرادات من شركات تابعة و شقيقة:

- يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات فى شركات شقيقة و الناتجة عن اتباع أسلوب حقوق الملكية طبقاً لنصيب الشركة فى نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها و طبقاً لنسبة المساهمة بها ، بالإضافة للتغيير فى حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها بالنسبة للبنود التى لم يتم إدراجها بنتائج الأعمال.
- كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن الإستثمارات فى الشركات التابعة و الناتجة عن اتباع أسلوب التكلفة عند صدور الحق للشركة فى استلام تلك الإيرادات و العوائد سواء بواقع الإعلان أو بتحقيق واقعة التحصيل الفعلى أهمها أكثر تحديداً.
- و يتم استبعاد أثر تلك الإيرادات المحققة سواء بالتوزيع النقدى أو بتطبيق أسلوب حقوق الملكية من قائمة دخا المجموعة لدى إعدادها.

٢١/٣ ايرادات استثمارات عقارية:

يتم تحقق الإيراد الناتج من الاستثمار فى استثمارات عقارية عند اتمام و اكتمال عملية بيع تلك الاستثمارات و نقل ملكيتها - مبدئيا- الى المشتري ، و تثبت تلك الإيرادات كأرباح بيع بقيمة الفرق بين تكلفة تلك الإستثمارات و بين سعر البيع ، كما يتم إثبات الإيرادات الناتجة عن إستغلال و تأجير تلك الإستثمارات للغير طبقا لمبدأ الاستحقاق.

٢٢/٣ المصروفات:

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات النشاط ، المصروفات الادارية و العمومية ، المصروفات التمويلية ، المصروفات الأخرى مع أدراجها بقائمة الدخل فى السنة المالية التى تحققت فيها تلك المصاريف وفقا لأساس الاستحقاق .

٢٣/٣ التقديرات المحاسبية:

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية ، هذا وقد لا تختلف النتائج الفعلية نسيبا عن تلك التقديرات.

٢٤/٣ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة:

تتمثل الأطراف ذوى العلاقة فى العلاقات المباشرة أو غير المباشرة التى تنشأ بين المنشأة و بين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة و ذلك بالإضافة إلى العلاقة التى تنشأ بين الشركة و بين الأعضاء الأساسيين فى الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة و يكون لهم تأثير قوى على إتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، و تطلق المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على جميع العمليات و المعاملات و تبادل الموارد و الخدمات و الالتزامات التى تنشأ بين المنشأة و بين هؤلاء الأطراف و التى يجب أن تتم على ذات الأسس مع الأطراف غير ذوى العلاقة.

٢٥/٣ قائمة التدفقات النقدية:

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة.
- لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة تتضمن النقدية و ما فى حكمها الارصدة النقدية و الودائع لاجل مدة تزيد عن ٣ شهور و اذون الخزنة لمدة لا تزيد عن ٣ شهور.

٢٦/٣ النقدية وما فى حكمها:

- تتضمن النقدية و ما فى حكمها ارصدة النقدية بالبنوك غير معرضة لخطر هامة للتغير فى قيمتها العادلة و تستخدم بواسطة الشركة فى ادارة التزاماتها قصيرة الاجل.
- لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقدية وما فى حكمها تشمل على ارصدة النقدية لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل و التى لديها تواريخ استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل .

٢٧/٣ ضريبة الدخل و الضريبة المؤجلة:

- تتضمن ضريبة الدخل على ارباح أو خسائر السنة كل من ضريبة السنة و الضريبة المؤجلة و يتم اثباتها بقائمة الارباح و الخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببندود حقوق الملكية و التى يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية
- و تتمثل الضريبة الحالية فى الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة عن السنة باستخدام اسعار الضريبة السارية.
- يتم حساب ضريبة الدخل وفقا لقانون الضرائب المصرى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية .

١/٢٧/٣ ضريبة الدخل:

- يتم تقييم اصول و التزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية و الفترات السابقة وفقا للمبلغ المتوقع استرداده او سداده لمصلحة الضرائب.

٢/٢٧/٣ الضريبة المؤجلة:

- يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للاصل او الالتزام للاغراض الضريبية (الاساس الضريبي) و قيمتها المدرجة بالميزانية (الاساس المحاسبي) و ذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.
- و يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنفعا بهذا الأصل ، و يتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .
- الضريبة المؤجلة تنشأ عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التى يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة و بين الأسس المحاسبية التى يتم أعداد القوائم المالية طبقا لها .
- يتم ادراج الضريبة الجارية و الضريبة المؤجلة كإيراد او مصروف فى قائمة الدخل للفترة .

٢٨/٣ نصيب السهم في الأرباح (الخسائر):

يتمثل نصيب السهم الأساسي في الأرباح في قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة من صافي الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية والمستمرة بعد استبعاد نصيب العاملين و حصة مجلس الإدارة (إن وجدت) و ذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية مرجحا بعامل الوقت.

٢٩/٣ العمليات غير المستمرة:

- تتمثل العملية غير المستمرة في عنصر من عناصر نشاط الشركة و الذي يمثل خطا تجاريا كبيرا مستقلا أو منطقة جغرافية للعمليات تم التصرف فيه أو تم تصنيفه كمحتفظ به لغرض البيع أو يمثل شركة تابعة تم شراؤها فقط بغية إعادة بيعها.
- يتم التنبؤ كعملية غير مستمرة عند التخلص أو عندما تستوفي العمليات الشروط اللازمة لتبويبها كمحتفظ بها للبيع لو حدث مسبقا و يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة لقائمة الدخل و التدفقات النقدية بحيث تعكس العمليات بإفتراض أنها غير مستمرة من بداية سنة المقارنة.

٣٠/٣ أهداف وسياسات وأساليب إدارة رأس المال:

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال الى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال ، وللمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة ببحث التغيير في قيمة التوزيعات المقترحة أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال أو تخفيض الديون المستحقة على الشركة .
- وتقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال وذلك من خلال المؤشرات المالية والاقتصادية .
- ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية للشركة بالإضافة الى الالتزامات طويلة الاجل ، وتعتمد الشركة على الموارد الذاتية والتسهيلات من المودرين والتسهيلات البنكية.

٣١/٣ سياسة الشركة في تدعيم الاحتياطات (بخلاف الاحتياطي القانوني):

- طبقا لمادة (٥٥) من النظام الأساسي للشركة فإنه عند إجراء أى توزيعات يتم البدء باقتطاع مبلغ يوزاي ٥ % على الأقل من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني.
- وبعد اجراء التوزيعات على المساهمين والعاملين ومجلس الادارة يمكن وبناء على اقتراح مجلس الإدارة ترحيل الفوائض من الأرباح الى السنة المقبلة كأرباح مرحلة او يكون به احتياطي غير عادي او مال للاستهلاك غير عادي، ويستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة (مادة ٥٦ ، ٥٧) من النظام الأساسي.

٣٢/٣ مزايا العاملين:

١/٣٢/٣ نظام المعاشات للعاملين:

- تساهم الشركة في نظام التامينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقا لقانون التامينات الاجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته وتحمل مساهمة الشركة على قائمة الدخل طبقا لاساس الاستحقاق ، و وفقا لهذا النظام يقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة.

٢/٣٢/٣ حصة العاملين في الأرباح:

- تدفع الشركة حصة العاملين في الأرباح بواقع ١٠% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطي القانوني و الخسائر المرحلة (ان وجدت) وفيما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية و تعترف بحصة العاملين في الأرباح كالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهى الشركة.

٣٣/٣ علاوة الإصدار:

- تتمثل علاوة الإصدار في الفرق الناتج عن زيادة رأس المال و ذلك بين القيمة الإسمية و بين قيمة الطرح للسهم، و يتم تخفيض علاوة الإصدار بقيمة مصاريف الإصدار الفعلية على أن تضاف صافي قيمة علاوة الإصدار إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ نصف رأس المال المصدر ، و ما يزيد عن ذلك من صافي العلاوة المحصلة فيكون منها احتياطي خاص تقرره الجمعية العامة للشركة وفقا لما تراه مناسبا لصالح المساهمين على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح.

٣٤/٣ عقود التأجير:

أ- عقود تأجير الأصول:

- يتم الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" وبالالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية العقد حيث يتم قياس "حق الانتفاع" بالتكلفة في تاريخ بداية عقد التأجير و تتضمن تكلفة أصل "حق انتفاع" مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التأجير و أى دفعات تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير و أى تكاليف مباشرة و أى تكاليف يتم تكبدها في تفكيك و إزالة الأصل محل العقد، كما يتم قياس إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمنية في عقد التأجير و تتمثل دفعات الإيجار في الدفعات التالية لحق استخدام الأصل سواء كانت دفعات ثابتة أو دفعات متغيرة (ليبور) أو مبالغ يتوقع سدادها بموجب ضمانات و سعر ممارسة لخيار الشراء و دفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير.

القياس اللاحق

- في نهاية الفترة يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير و حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد طبقا لمتطلبات الاهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) ، اذا كان سيتم ممارسة خيار الشراء و فيما عدا ذلك يتم استهلاك الأصل إلى نهاية العمر الإنتاجي أو نهاية مدة التأجير أيهما أقرب كما يتم احتساب أية خسائر اضمحلال في قيمة أصل "حق الانتفاع" إن وجد.
- بعد تاريخ عقد التأجير يتم قياس إلتزامات عقد التأجير ليعكس تغيرات الإيجار بما يلي:
 - أ- زيادة المبلغ الدفترى ليعكس الفائدة على إلتزام عقد التأجير.
 - ب- تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.
 - ت- إعادة قياس المبلغ الدفترى ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار.
- و إذا حدث تغير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة تغير معدل الفائدة المستخدم في تحديد دفعات الإيجار يتم إعادة قياس إلتزام عقد التأجير ليعكس دفعات الإيجار المعدلة.

ب- عقود البيع مع إعادة الاستئجار:

- في حالة البيع مع إعادة الإستهجار يتم تقييم عملية تحويل الأصول إذا كانت عملية (حصول المشتري على السيطرة على الأصل و توجيه استخدامه و الحصول على المنافع الإقتصادية المتبقية منه) أو ليست عملية بيع و ذلك على النحو التالي:

تحويل الأصل يمثل عملية بيع:

- يتم إثبات الأصل كحق إنتفاع طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار مقابل إلتزامات عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار كإلتزامات على النحو الوارد بسياسة عقود التأجير المدرجة في البند (أ) بعاليه ، حيث يصنف العقد في هذه الحالة كعقد إيجار.

تحويل الأصل ليس عملية بيع:

- يتم الاعتراف بالأصل المحول بدفاتر الشركة ضمن الأصول مقابل إثبات إلتزام مالى يساوى متحصلات التحويل بالعقد و يتم المحاسبة عن هذا الإلتزام طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) ، حيث يصنف العقد في هذه الحالة كعقد تمويل بضمان الأصل.

ت- الإعفاءات من الاعتراف:

- قد تختار الشركة عدم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) الخاص بعقود التأجير بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل و عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

٣٥/٣ الأرقام المقارنة:

يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

٤- النقدية لدى البنوك:

بلغ رصيد النقدية وما في حكمها في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٥ ٢٣٨ ٥٤٩ جنيه مصري بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	نقدية بالصندوق
١٩٧٢٣	٧٠ ٥٦٦	حسابات جارية بالبنوك
٤ ١٣٩ ٢٥١	٥ ١٦٧ ٩٨٣	الإجمالي
<u>٤ ١٥٨ ٩٧٤</u>	<u>٥ ٢٣٨ ٥٤٩</u>	

٥- العملاء واوراق القبض (بالصافي):

بلغ رصيد العملاء في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٩ ٩٥٨ ٥٠١ جنيه مصري، بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	العملاء
١٦ ٩٩٣ ٨٥٥	١٤ ٩٥٥ ٢٥٢	خسائر ائتمانية متوقفة
(٣ ١٣٧ ٠٠٠)	(٤ ٩٩٦ ٧٥١)	إجمالي ارصده العملاء واوراق القبض
<u>١٣ ٨٥٦ ٨٥٥</u>	<u>٩ ٩٥٨ ٥٠١</u>	

٦- مدينون و حسابات مدينة أخرى:

بلغ رصيد مدينون وحسابات مدينة أخرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٢٨٠ ١٠٠ جنيه مصري بيانه كالتالي :-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	سلف و عهد عاملين
١٤٢ ٣٩٥	١٧٧ ٦٨٠	تامينات لدى الغير
٩١ ٤٠٠	١٠١ ٤٠٠	موردين دفعات مقدمه
--	٣٥٠٠	خسائر ائتمانية متوقفة
--	(٢٤٨٠)	الإجمالي
<u>٢٣٣ ٧٩٥</u>	<u>٢٨٠ ١٠٠</u>	

٧- استثمارات في شركة مصر المقاصة:

بلغ رصيد الاستثمارات في شركة مصر المقاصة في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ مبلغ ٢٠٥١٠٠ جنيه

يتمثل هذا البند في حصة الشركة في أسهم شركة مصر المقاصة كما يلي:

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	استثمارات في شركة مصر للمقاصة
٢٠٥ ١٠٠	٢٠٥ ١٠٠	الإجمالي
<u>٢٠٥ ١٠٠</u>	<u>٢٠٥ ١٠٠</u>	

٨- الأطراف ذات العلاقة:

- تثبت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملتها العادية باستخدام نفس أسس التعامل التي تتم مع الأطراف الأخرى .
- لا توجد أي أطراف ذوي علاقة سوي تعامل بعض أعضاء مجلس الاداره و العاملين في الاوراق الماليه طبقا لموافقه الهيئه العامه للرقابه الماليه و التي تم تجديدها طبقا للخطاب بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/١٦ .

شركة العرويه للسمسرة في الأوراق المالية
" شركة مساهمة مصرية "

خاصة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته

الإيضاحات المصنفة للقرانم المالية

في ٣٠ / ٠٦ / ٢٠٢٢

٠٩ الاصول الثابتة

الاجمالي	بوامع وشبكات	مباني	اجهزة كهربائية و الات و معدات	اجهزة كمبيوتر	اثاث و تجهيزات	التكلفة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٤ ٤٨٠ ٥٨٦	١ ٦٨٢ ٩٦٦	٨٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٣٦٢	٦٨٩ ٥٩٤	١ ٠٠٧ ٦٣٤	٢٠٢١
٢١٨ ٦٥٦	٥٢ ٤٤٠	٥٢ ٢٠٠		٢٤ ٣٩٦	٨٩ ٦٦٥	
٤ ٦٩٩ ٢٣٧	١ ٧٣٥ ٤٠٦	٨٠٠ ٠٠٠	٣٥٢ ٥٩٢	٧١٣ ٩٩٠	١ ٠٩٧ ٢٤٩	٢٠٢١
٥٣ ٤٠٩	٢٨ ٥٠٠		٢٤ ٩٠٩			
٤ ٧٥٢ ٦٤٦	١ ٧٦٣ ٩٠٦	٨٠٠ ٠٠٠	٣٥٢ ٥٩٢	٧٣٨ ٨٩٩	١ ٠٩٧ ٢٤٩	٢٠٢٢
٣ ٦٤٤ ٣٥٧	١ ٣٣٩ ٠٩٩	٣٨٨ ٣٩٥	٢٧٤ ٧٤٥	٦٦٧ ١٦٩	٩٧٤ ٩٤٩	
١٧٢ ٨٩٣	٥٩ ٤٤٦	٤٠ ٠٠٠	١٩ ٤٦١	٢٣ ٤١١	٣٠ ٥٧٥	
٣ ٨١٧ ٢٥٠	١ ٣٩٨ ٥٤٥	٤٢٨ ٣٩٥	٢٩٤ ٢٠٦	٦٩٠ ٥٨٠	١ ٠٠٥ ٥٢٤	٢٠٢١
٧٨ ٢٤٦	٢٧ ٤٠٢	٢٠ ٠٠٠	٧ ٢٩٨	١٢ ٠٨٠	١١ ٤٦٦	
٣ ٨٩٥ ٤٩٦	١ ٤٢٥ ٩٤٧	٤٤٨ ٣٩٥	٣٠١ ٥٠٥	٧٠٢ ٦٦٠	١ ٠١٦ ٩٩٠	٢٠٢١
٨٥٧ ١٥٠	٣٣٧ ٩٥٩	٣٥١ ٦٠٥	٥١ ٠٨٧	٣٦ ٢٣٩	٨٠ ٢٥٩	
٨٨١ ٩٨٧	٣٣٦ ٨٦١	٣٧١ ٦٠٥	٥٨ ٣٨٦	٢٣ ٤١٠	٩١ ٧٢٥	٢٠٢١

اهلاك الفترة تم تحميله علي قائمه الارباح والخسائر علي النحو التالي

اهلاك اداري	٥٠ ٨٤٤
اهلاك تشغيلي	٢٧ ٤٠٢
	٧٨ ٢٤٦

- لا يوجد رهن علي الاصول الثابتة
- لا توجد اصول غير مستغلة

١٠- دائنون وأرصدة دائنة أخرى :

بلغ رصيد دائنون وأرصدة دائنة أخرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٤٨.٠٨٨ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	موردون
٢٧٣٣٤	١٨٣٠٠	خدمات (بورصه - هيئه سوق المال - مصر للمقاصه - دمغه)
٣٧٨٠	٦٢٨١	اداره السجلات
١١٨٢٩	١١٩٢٩	اتعاب مراقب الحسابات
١٨١٥٠	--	المساهمه التكافليه لمواجهه اثار كورونا
٥٥٢٤	٥٥٢٤	المساهمه التكافليه في نظام التأمين الصحي الشامل
١٦٩١٨	٤٩٢٤	مساهمه صندوق تكريم اسر الشهداء
١١٣٠	١١٣٠	
٨٤٦٦٥	٤٨٠٨٨	الاجمالي

١١- مصلحه الضرائب :

بلغ رصيد مصلحه الضرائب في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٣٨٣١٧ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	ضرائب كسب عمل
٣٧٨٩٠	١٣٩٨٨	ض عمولات و سمسره - ماده ٥٧
١٨٨٧٠٢	٢١٣٤٦	الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبه
٦٠٢٩	٢٩٨٣	
٢٣٢٦٢١	٣٨٣١٧	الاجمالي

١٢- قروض مسانده:

بلغ رصيد القروض المسانده في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٣٨٥٠٠٠٠ جنيه مصري بيانه كالتالي :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	السيد / وجدي قلته ميخائيل
٥٠٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠	
٥٠٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠	الاجمالي

تتوافر في هذه القروض الشروط التاليه:

- ألا تقل مدتها عن سنتين.
- ان يقدم هذا القرض دون الحصول على اى ضمانات و ليس له اولوية على اى قروض اخرى.
- يحق للطرف الاول ان يسترد مبلغ القرض قبل تاريخ الاستحقاق بشرط ألا يترتب على ذلك انخفاض صافي راس المال عن الحد الادنى المقرر بمعايير الملاءة.
- جميع القروض الممنوحة للشركه لا يترتب عليها اى التزامات تمويليه تجاه الساده المقرضين .

١٣- مشروعات تحت التنفيذ :

ويتمثل هذا الرصيد فيما يلي :

البيان	الرصيد في ٢٠٢٢/٠١/٠١	الإضافات خلال الفترة	المحول لحساب الأصول خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠
اتفاق استثماري	جنيه مصري ١.٠٩٢.٨٨٠	جنيه مصري ٢٥٥.٦٩٥	جنيه مصري --	جنيه مصري ١.٣٤٦.٥٧٥
*مقدم حجز شراء وحده بالعاصمة الاداريه				
الاجمالي	١.٠٩٢.٨٨٠	٢٥٥.٦٩٥	--	١.٣٤٦.٥٧٥

- بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٢٠ قامت الشركة بالتعاقد مع شركه إيدج لشراء وحده اداريه رقم ٢١ بمشروع الشركه بالعاصمة الاداريه الجديده بإجمالي قيمه ٤٧٨١٥٩٥ جم وتم سداد مقدم الحجز وتقوم الشركه بسداد الاقساط المستحقه .

١٤- رأس المال المصدر والمدفوع:

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري والمصدر والمدفوع بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه مصري موزع علي ٢٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري وبموجب اجتماع الجمعية العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٦ والتي قررت تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ لتصبح ١ جنيه مصري وتم اعتماد المحضر بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٠٦ وفيما يلي تطور رأس المال للشركة :

البيان	المبلغ
قيمة ٢٥% من رأس المال المصدر بتاريخ ٢/٤/١٩٩٤ وأودع ببنك مصر وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢/٤/١٩٩٤	٦٢٥٠٠
قيمة ٢٥% من رأس المال المصدر أودع بخزينة الشركة وذلك بموجب اعتماد محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة بتاريخ ٦/٦/٢٠٠١ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٦/٦/٢٠٠١	٦٢٥٠٠
قيمة ٥٠% من رأس المال المصدر أودع بخزينة الشركة وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٨/١/٢٠٠٦ وتم التأشير بالسجل التجاري في ١٨/١/٢٠٠٦	١٢٥٠٠٠
قيمة ٧٥% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٢٦ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٦ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٦	٧٥٠٠٠٠
قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٣٠ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٧/١١/٢٠٠٦ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٩/١١/٢٠٠٦	١٠٠٠٠٠٠
قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع ببنك مصر إيران للتنمية وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٤٢ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٣/٤/٢٠٠٧ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٥/٨/٢٠٠٧	٣٠٠٠٠٠٠
قيمة ١٠٠% من رأس المال المدفوع أودع بالبنك العربي الافريقي وذلك بموجب محضر مجلس الإدارة رقم ٥٠ ومعتمد من الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٧ وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٧	٥٠٠٠٠٠٠
بموجب الاكتتاب العام و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٤/٣/٢٠١٠	٣٠٠٠٠٠٠
بموجب الاكتتاب العام و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٠٨/٠٨/٢٠١٠	٧٠٠٠٠٠٠
بموجب قرار الجمعية العامه الغير عاديه بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١١ - زياده رأس المال المصدر و المدفوع من الاحتياطات و ذلك عن طريق اصدار اسهم مجانيه و تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٠٨/٦/٢٠١١	٤٥٠٠٠٠٠
الاجمالي	٢٤٥٠٠٠٠٠

- بلغت الخسائر المرحله في ٣١/١٢/٢٠٢١ مبلغ ١٢٧٨.٠٩٥٥ جنيه مصري و تم الدعوه لانعقاد الجمعية العامه الغير عاديه في ٣١/٣/٢٠٢٢ و ذلك للنظر في استمرار النشاط و تم انعقاد الجمعية و الموافقه علي استمرار النشاط .

هيكل المساهمين (المساهمين الذين يملكون ٥% فاكثراً)

الموقف وفقاً لبيانات شركه مصر للمقاصه بتاريخ ٢٠٢٢/٠٦/٣٠		الاسم
نسبه	عدد الاسهم	
٢٠.٤١%	٥٠٠٠٠٠٠	مينا وجدى قلته ميخائيل
١٨.٦٥%	٤٥٦٦٦٨٧	سناء بشرى حفيظ
١٧.٦٣%	٤٣١٩٦٨٧	دينا وجدي قلته ميخائيل
٦.٩٣%	١٦٩٦٩٨٦	حسام الدين يوسف الطاهر
٦.٨٧%	١٦٨٢٦٦٩	رانيا اسماعيل محمد مهدي
٥.٩٣%	١٤٥٣١٢٣	عباس محمد رضا عباس الطوخي
٥.١٨%	١٢٦٩١٠٠	احمد عباس محمد رضا الطوخي
٥.١٠%	١٢٥٠٦٧٩	هاني ابراهيم الهنداوي
٨٦.٧%	٢١٢٤١٩٣١	الإجمالي

هيكل المساهمين الاحمال، موضجانه الاسهم حرة التداول:

الموقف وفقاً لبيانات شركه مصر للمقاصه بتاريخ ٢٠٢٢/٠٦/٣٠		الاسم
نسبتها	عدد الاسهم	
١٠٠%	٢٤٥٠٠٠٠٠	اجمالي اسهم الشركة المقيدة لدى شركة مصر للمقاصه
٠.٢٧٦%	٦٧٦٢٠	اجمالي الاسهم غير المودعه بالايدياع المركزى
٩٩.٧٢٤%	٢٤٤٣٢٣٨٠	اجمالي الاسهم المودعه بالايدياع المركزى
.	.	اسهم خزينه
٧٤.٥١%	١٨٢٥٣٩٥٥	إجمالي اسهم بغرض الاحتفاظ
٢٥.٢٢%	٦١٧٨٤٢٥	إجمالي الاسهم حرة التداول

١٥- إيرادات النشاط:

يتمثل بند إيرادات النشاط الظاهر بقائمة الدخل في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ بمبلغ ١٣٧٩٩٣٨ جنيه مصري بيانه كالتالي:-

٢٠٢١/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	عمولات
٢٧٩٥٨٦٣	١٢٣٩٨٧٣	مقابل تمويل عمليات الشراء الهامشي
١٠٤٥٤١	١٤٠.٦٥	الأجمالي
<u>٢٩٠٠٤٠٤</u>	<u>١٣٧٩٩٣٨</u>	

١٦- تكلفة إيرادات النشاط:

يتمثل تكلفة إيرادات النشاط في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ مبلغ ٦٦٦٢٥٣ جنيه مصري بيانه كالتالي:

٢٠٢١/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	رواتب و اجور
--	٤٥٦٤٠٠	رسوم و اشتراكات
--	٨٥٥٠٩	صيانته
--	٩٦٩٤٢	اهلاكات تشغيل
--	٢٧٤٠٢	الأجمالي
--	<u>٦٦٦٢٥٣</u>	

١٧- المصروفات العمومية:

تمثل بند مصروفات عمومية الظاهر بقائمة الدخل في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ بمبلغ ١٥٦٢٥٢٤ جنيه مصري فيما يلي:-

٢٠٢١/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	مرتبات
١٢٤١٨٨٧	٦٦١٠٠٠	تامينات اجتماعيه
١١٦٧١٧	١١٧.٢٥	كهرباء و مياه
٥٩٨٥	١٠٧٢٧	اكراميات و هدايا
١١١١٩	٧٨٤٦	تليفون و بريد و دمغه
٤١١٨	٦٠٣٠	ادوات كتابية و مطبوعات
٢٥٣٦٠	٢٦٨٢٠	ايجار
٩٩٣٥٤	١٣٦٧٢٤	صيانة واصلاح
١٢٥٩٠٤	٦٤٢٥٦	اهلاكات اداريه
٦٨٢٠٤	٥٠٨٤٤	بوفيه و ضيافة
٣٥٥٣١	٣١٣٤٩	اتعاب و استشارات
٢٣٦٥٠	٢٥٣٠٠	نقل و انتقال
١٧٣٩٣	١٦٠٩٢	رسوم و اشتراكات
١٣٢٣٢٩	٦١٦١١	م. بنكية
٧١٦٣	٦٤٦٣	مصروفات قضائيه
٦٠٦	--	مصروفات بالبورصة
٨٥٤٠٥	٦٢١٨٥	مصروفات بمصر المقاصة
٤٢٣١٢	١٩٨٧٧	مصروفات بهيئة الرقابة المالية
٣١٨٢٩	٣١٥٧٥	بدلات حضور و مكافات اعضاء مجلس الاداره
٢٥١٥٠٠	٢٢٦٨٠٠	
<u>٢٣٢٦٣٦٦</u>	<u>١٥٦٢٥٢٤</u>	الأجمالي

١٨- إيرادات أخرى:

٢٠٢١/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	فوائد الودائع
٦١٦٨	٤٣١٧٦	ايرادات متنوعه – فروق حفظ مرك
١٤٦٠٠٠	٣٤٠٠٠	ايرادات اخري
٤٣٢٢٢٥	١٥٨٠١٩	ايرادات استثمارات
--	٣٥٥١٤٠	الإجمالي
<u>٥٨٤٣٩٣</u>	<u>٥٩٠٣٣٥</u>	

١٩- نصيب السهم في الأرباح (الخسائر):

بلغ نصيب السهم في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ من الأرباح (الخسائر) مبلغ (٠٠٠٩٧) جنيه مصري في حين بلغ نصيب السهم من الأرباح (الخسائر) عن الفتره المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ مبلغ ٠٠٠٤٠٠٠ جنيه مصري و ذلك بياناها كالتالى :-

٢٠٢١/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي ارباح(خسارة) الفتره
٧١٥٧٣	(٢٣٧٥٥٦٣)	يقسم على
٢٤٥٠٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدره
<u>٠٠٠٣</u>	<u>(٠٠٠٩٧)</u>	نصيب السهم في الأرباح(خسارة) (جنيه/سهم)

٢٠- الموقف الضريبي:

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية بانتظام.

الضريبة علي ارباح شركات الاموال

- الشركة ملتزمة بتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية و سداد المستحق من واقع الاقرار .
- السنوات من بدايه النشاط حتي عام ٢٠٠٤ و تم اخطار الشركه بنماذج ٣، ٤ و ظهرت بعض الفروق و تم سدادها .
- السنوات ٢٠١٠ : ٢٠١١ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و لم يتم الفحص حتي تاريخه
- السنوات ٢٠١٣ : ٢٠١٧ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ و تم الاعتراض في الميعاد القانوني و لم يتم الفحص حتي تاريخه
- السنوات من ٢٠١٨ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

الضريبة علي المرتبات

- تقوم الشركه بتقديم التسويات السنويه في نهايه كل عام و سداد الضريبه المستحقه من واقع التسويات المقدمه.
- تم فحص السنوات من بدايه النشاط حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ و تم سداد الفروق الضريبه المستحقه .
- السنوات من ٢٠١٤ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

ضريبة الدمغة

- قامت مأمورية ضرائب دمغة القاهرة بفحص محركات الشركة حتى عام ٢٠١٤/١٢/٣١ و تم سداد الفروق الضريبية المستحقه .
- السنوات من ٢٠١٥ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

نظام الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة

- الشركة ملتزمة بتنفيذ احكام الخصم تحت حساب الضريبة و تم السداد حتي ٢٠٢٢/٠٣/٣١ .
- قامت مأمورية الضرائب بفحص الشركة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٦ و تم سداد الفروق الضريبية المستحقه .
- السنوات من ٢٠١٧ حتي تاريخه لم يتم الفحص .

ضريبة القيمة المضافة

- الشركة غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة .

التأمينات الاجتماعيه

- يتم سداد التأمينات الاجتماعيه بصفه دوريه

٢١- التزامات ضريبية :

تتمثل الالتزامات الضريبية علي الشركة في ضرائب الدخل الجارية و ضرائب الدخل المؤجلة :

١-٢١ ضريبه الدخل الجارية :

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	ضريبه الدخل الجارية
--	--	
--	--	

تسويه ضريبه الدخل علي اساس السعر الفعلي للضريبه

٨٥٩٦٥	(٢٣٧٥٣٨٤)	- صافي الربح المحاسبي (الخسارة)
(٢٧٧٢٦٦٧)	(١٠٣١٥٠٠)	- تسويات ضريبية
(٢٦٨٦٧٠٢)	(٣٤٠٦٨٨٤)	- صافي الوعاء الضريبي
٠٠	٠٠	- الضريبه المستحقه
٠٠	٠٠	- السعر الفعلي للضريبه

٢-٢١ ضريبه الدخل المؤجله

التزامات ضريبية مؤجلة ناشئة عن اهلاكات الأصول الثابتة (الفرق بين الأساس المحاسبي والأساس الضريبي) :

ويتمثل هذا الرصيد فيما يلي :

الرصيد في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠	الحركة خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٢/٠١/٠١	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	ضريبه الفارق بين الاهلاك
(٨٣٠١٣)	(١٧٩)	(٨٢٨٣٤)	الضريبي و المحاسبي
(٨٣٠١٣)	(١٧٩)	(٨٢٨٣٤)	الاجمالي

٢٢-الالتزامات المحتملة والالتباطات التعاقدية الأخرى:

لا توجد التزامات محتملة حتى تاريخه.

٢٣-الموقف القانوني:

طبقا للبيان المقدم من المستشار القانوني للشركة ، لا توجد قضايا مرفوعة يترتب عليها التزامات على الشركة .

٢٤-توزيع الأرباح:

طبقا للمادة ٥٨ من النظام الأساسي للشركة يتم توزيع الأرباح كما يلي:

- ٥% احتياطي قانوني يتوقف متى بلغ نصف راس المال المصدر.
- ١٠% حصة العاملين بما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية للعاملين طبقا للقواعد التي يضعها مجلس ادارة الشركة و تعتمدها الجمعية العامة.
- ٥% حصة اولي للمساهمين من رأس مال الشركة.
- ٥% مكافأة مجلس الادارة من الباقي.
- الباقي حصة ثانية للمساهمين أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الادارة أو يكون احتياطي غير عادي أو مال لاستهلاك غير عادي.

٢٥- الالتباطات الرأسمالية :

بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٢٠ قامت الشركة بالتعاقد مع شركة إيدج لشراء وحده اداريه رقم ٢١ بمشروع الشركة بالعاصمة الاداربه الجديده بإجمالي قيمه ٤٧٨١٥٩٥ جم و تم سداد مقدم الحجز و تقوم الشركة بسداد الاقساط المستحقه في تواريخ استحقاقها علي ان يتم استلام الوحده خلال ٤ سنوات من تاريخ التعاقد .

٢٦-الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها:

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك و ارصدة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى.

ويتضمن الإيضاح رقم (٧/٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات .

أ- خطر سعر الفائدة:

يتمثل خطر الفائدة فى التغير المحتمل فى أسعار الفائدة و أثرها على الإلتزامات المالية الحالية والمستقبلية و المتمثلة فى الفوائد و العملات على أرضة القروض و السلفيات و مصادر التمويل الأخرى و التى قد يكون لها أثر عكسى على نتائج الأعمال. و تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ استحقاقات الأصول و الإلتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة به .

ب- خطر أسعار الصرف:

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التقلبات فى سعر الصرف و الذى يؤثر على المدفوعات و المقبوضات بالعملات الأجنبية و كذلك تقييم الأصول و الإلتزامات بالعملات الأجنبية . و لا توجد الإلتزامات بعملات أجنبية. وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١/٣) فقد تم تقييم أرضة الأصول و الإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام متوسط أسعار الصرف المعلنة من البنوك التى تتعامل معها الشركة فى تاريخ الميزانية.

ت- خطر الائتمان:

يتمثل خطر الائتمان فى عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم و يعتبر هذا الخطر محدود نظرا لأن الشركة تتعامل مع عملاء ذو ملاءة مالية جيدة و قد وضعت الشركة سياسة ائتمانية تتضمن الحصول على دفعات مقدمه.

ث- خطر السيولة:

يتمثل خطر السيولة فى مقدرة الشركة على تأمين السيولة اللازمة لمقابلة الإلتزامات المتعلقة بالأدوات المالية . و قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم بيع أصل مالى بسرعة و بقيمة تقارب قيمته العادلة . و تقوم الشركة بإدارة السيولة عن طريق التأكد بشكل دورى من توفر سيولة كافية لمقابلة اية التزامات مستقبلية . و تقوم ادارة الشركة على توفير السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها المستقبلية عند استحقاقها .

ج- القيمة العادلة للأدوات المالية:

طبقا لاسس التقييم المتبعة فى تقييم اصول و التزامات الشركة الواردة بالإيضاح رقم (٧/٣) فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافا جوهريا عن قيمتها الدفترية فى تاريخ الميزانية .

ح- خطر السوق:

يتمثل خطر السوق فى التغيرات فى الاسعار و التى تنشأ من التغير فى أسعار الصرف و الفوائد و اسعار الاوراق المالية التى قد تؤثر على ايرادات الشركة او تكلفه احتفاظها بالأدوات المالية ان وجدت.

خ- خطر الاستثمار:

يتمثل الإستثمار فى النخفاض المحتمل فى العوائد و التوزيعات المحتملة و المتوقعة من الشركات المستثمر فى رؤوس أموالها و إمكانية إعادة الإستثمار فى أوراق مالية أخرى ذات عوائد مرتفعة نسبيا ، و ذلك بالإضافة إلى المخاطر المحتملة من عدم التنوع المناسب فى محفظة الأوراق المالية فى كافة القطاعات الإستثمارية القائمة و المحتملة ، و تقوم الشركة بإتباع سياسة فى إدارة محفظة الأوراق المالية بالشركة من شأنها تعظيم العوائد و الإيرادات و الأرباح المحققة من خلال عمليات الشراء و إعادة البيع و كذلك البيع و إعادة الشراء و ذلك بالإضافة إلى التنوع فى الإستثمار فى القطاعات الإستثمارية ذات العوائد المستقرة نسبيا.

٢٧- الأحداث الجارية الهامة:

- شهد النصف الثانى من شهر مارس بداية انتشار جائحة كورونا فى مصر و قد اعلنت الحكومة المصرية عن تدابير غير مسبوقه لمكافحة عدوى الفيروس و انتشاره ، و قد قامت ادارة الشركة بتحديد اهدافها لهذه الفترة فى المحافظة على العاملين و تأمينهم من مخاطر كورونا مع استمرار العمل و البيع باتخاذ الاجراءات الاحترازية لتجفيف المخاطر على فرق العمل و لضمان تلبية متطلبات الاسواق المختلفة لمنتجات الشركة.
- ادى تباطؤ العديد من إقتصاديات الدول الكبرى فى الفترة الأخيرة إلى مزيج من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية ، و اضطراب سلاسل الإمداد و ارتفاع تكاليف الشحن . بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية فى الدول الناشئة، مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت على إقتصاديات الكثير من الدول و منها إقتصاد جمهورية مصر العربية ، كما أن الحرب بين روسيا و أوكرانيا أدت إلى إنخفاض تدفقات النقد الأجنبى من السياحة و كذلك الإستثمار الأجنبى المباشر ، و هو ما ترتب عليه إرتفاع الأسعار بصفة عامة.
- تلك الزيادة فى الأسعار العالمية شكلت ضغطا إضافيا على العملة المحلية (الجنيه المصرى) مما استوجب تدخل البنك المركزى برفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى و تحريك سعر الصرف خلال شهر مارس ٢٠٢٢ و قد نتج عن هذا التحريك انخفاض فى قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار خلال تلك الفترة بنسبة تجاوزت ١٨%.
- قد يكون لتلك الأحداث آثار على نشاط الشركة و قوائمها المالية فى المستقبل (مركزها المالى و نتائج اعمالها و تدفقاتها النقدية) ولكن لا يمكن تحديده بشكل دقيق فى الوقت الحالى.